

العمل اللائق: تحديات استراتيجية ماثلة في الأفق



تقرير المدير العام

# العمل اللائق

## تحديات استراتيجية ماثلة في الأفق

مؤتمر العمل الدولي  
الدورة السابعة والتسعون ٢٠٠٨

التقرير الأول (جيم)

مكتب العمل الدولي  
جنيف

يمكن الإطلاع على هذا التقرير على موقع منظمة العمل الدولية التالي:  
(<http://www.ilo.org>)

ISBN 978-92-2-619500-4  
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٠٨

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها. ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,  
International Labour Office  
CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الإلكتروني:  
[pubvente@ilo.org](mailto:pubvente@ilo.org)

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع: Confrep-ILC97-I(C)-[2008-05-0009]-Ar.doc

طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

## المحتويات

١	١ - مقدمة: المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق .....
١	التحديات الاستراتيجية .....
٢	التقدم المحرز في برنامج العمل اللائق .....
٥	٢ - الأزمة المالية: الأسباب والنتائج .....
٥	الإجراءات الدولية اللازمة للحد من الإضرار بالاقتصاد الحقيقي .....
٦	تضخم قطاع المالية يزعزع استقرار عالم العمل .....
٨	النمو العالمي وتزايد أوجه الاختلال الاقتصادي والاجتماعي .....
١٠	النمو في ظل عولمة قائمة على المال يوسع الفوارق الاجتماعية .....
١١	الأزمة دافع لإعادة التفكير في السياسات .....
١٥	٣ - العمل اللائق في صلب التقدم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي .....
١٦	منظور دورة حياة .....
١٧	تقاسم ثمار التقدم .....
١٧	التصدي لانعدام المساواة .....
١٩	التحويلات العامة لأغراض المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي .....
٢٠	إجراءات مكافحة التمييز وعمل الأطفال .....
٢٠	أوجه انعدام المساواة بين العمل المنظم والعمل غير المنظم .....
٢٠	عدم تساوي المهارات والقدرات .....
٢١	الازدهار واسع النطاق ونمو الطبقة الوسطى .....
٢٢	إعمال الحقوق في العمل .....
٢٣	خلق الفرص للجميع من خلال منشآت مستدامة وأسواق عمل شاملة .....
٢٥	العمل اللائق وجدول أعمال البيئة .....
٢٦	بناء التناسق .....
٢٦	التنسيق الوطني .....
٢٧	التناسق العالمي .....

٢٩	..... ٤ - منظمة عمل دولية أقوى
٢٩	..... تعزيز الإدارة الثلاثية الفريدة لمنظمة العمل الدولية
٣٠	..... قاعدة معارف أقوى لعمل المنظمة
٣١	..... إدارة موارد مكتب العمل الدولي على نحو فعال
٣١	..... قاعدة موارد تتناسب ودور المنظمة
٣٢	..... الاحتفال بالذكرى التسعين لنشوء منظمة العمل الدولية
٣٣	..... ٥ - خاتمة: نحو إطار السياسة الاستراتيجي

# ١ - مقدمة: المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق

## التحديات الاستراتيجية

### التطلع إلى المستقبل

١. إنني إذ أقدم هذا التقرير إلى المؤتمر، نجد أنفسنا في خضم اضطراب مالي عالمي وارتفاع الأسعار الغذائية وانكماش الاقتصاد. ولا يزال مدى وعواقب هذه الأزمة غير واضحة، لكنها تشكل شاغلاً عاماً نظراً إلى أثارها قصيرة الأمد على المنشآت والعمالة وكذلك نظراً إلى حالات انعدام الأمن وانعدام التيقن طويلة الأمد، التي تسببها للعمال وأسرهم. وفي هذا العالم المضطرب يستطيع برنامج العمل اللائق أن يضطلع بدور هام في تعزيز التوازن والإنصاف؛ وهذا هو الموضوع الرئيسي لهذا التقرير الذي يتناول بعض التحديات الاستراتيجية الرئيسية التي تواجهها اليوم منظمة العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق. ويأتي في إطار متابعة التقرير الذي قدّمته السنة الماضية بعنوان *العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة*. ويمثل التقريران معا جهداً رامياً إلى تحديد بعض القضايا الرئيسية التي تستدعي تفكيراً ونقاشاً في سياق إعداد إطار سياساتنا الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥. وإنني أدعو جميع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى توجيه عمل منظمتنا بأرائهم ورؤاهم فيما يتعلق بالمستقبل القريب وكذلك بالفترة الممتدة إلى منتصف العقد المقبل.

### اختيار الاتجاهات

٢. وإن العالم على مفترق طرق اقتصادي واجتماعي وبيئي. إذ نشهد من جهة القوى التحويلية للعلومة الاقتصادية وما تنتجه من فرص جديدة للنمو الاقتصادي عن طريق التكنولوجيا والاستثمار والتجارة. ونسمع من جهة أخرى أسئلة متزايدة عن نوعية النمو الاقتصادي وتأثيره على البيئة وعلى التماسك والاستقرار الاجتماعيين، بما في ذلك زيادة انعدام المساواة. ونشهد هذه الأيام قلماً حقيقياً بشأن تأثير "النزعة المالية" للاقتصاد على الاقتصاد المنتج الحقيقي، ومن ثم على المنشآت والوظائف.

### التوازن بين الأولويات

٣. ولم نعثر بعدُ على أفضل طريقة لتسخير قدرات العولمة من أجل النهوض بالأهداف الإنمائية الحقيقية للناس، كما دعا إليه عديد المندوبين في مؤتمر العمل الدولي على مدى السنوات الأخيرة. وإننا ندرك حاجتنا إلى توازن أفضل بين تعبير المجتمع عن رأيه بصورة ديمقراطية ووظيفة الدولة التنظيمية ووظيفة السوق المنتجة والابتكارية واحتياجات وطموحات الأفراد والأسر والمجتمعات. ويمكن أن تدعم التركيبات الصحيحة نمو اقتصادياً وتقدماً اجتماعياً وحماية بيئية على نطاق واسع. ويفيد هذا التقرير بأن برنامج العمل اللائق بوصفه رؤية منتجة نابغة من عمل النساء والرجال اليومي في جميع أنحاء العالم يقدم نهجاً تطبيقياً لإقامة توازن بين الأهداف السياسية الرئيسية لبلداننا جميعاً وبين نظام إدارتنا العالمية الناشئ.

### الحد من الفقر: خطوة أولى

٤. ويعكس ذلك تطلعات الناس منذ القدم إلى فرصة سانحة للمضي قدماً والخلاص من الفقر وتحقيق رفاه آمن يكون أساساً لتجسيد الآمال والأحلام الشخصية والأسرية. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية خطوة أولى أساسية في هذا المضمار. بيد أن الخلاص من الفقر المادي المدقع

## التقدم المحرز في برنامج العمل اللائق

٥. لقد استمع قادة العالم إلى ندائكم. ففي الأمم المتحدة وفي المؤسسات الإقليمية وفي النقاشات التي تدور داخل بلدانكم، يوجد دعم قوي للعمل اللائق ولعولمة عادلة.
٦. ويبين الدعم السياسي الذي تلقته منظمة العمل الدولية بوضوح أن العمل اللائق برنامج لهذا العصر. فما بدأ كبرنامج لمنظمة العمل الدولية في تقريرتي المقدم إلى هذا المؤتمر في عام ١٩٩٩ أصبح في بضع سنوات سعياً إلى تحقيق هدف عالمي يصل صدها إلى جميع بقاع العالم.
٧. وينبغي لنا أيضاً، إذ نتطلع إلى عام ٢٠١٥، التفكير في مدى نهوضنا بفكرة العمل اللائق والصعوبات والقيود التي نواجهها. وتقريرنا المنتظم المقدم إلى المؤتمر بشأن تنفيذ البرنامج والميزانية يمكنكم من رؤية كيفية استخدامنا تلك الفكرة لتنظيم عملنا بمزيد من الكفاءة والفعالية. وأنا فخور بكيفية قيام المكتب مع هيئاتنا المكونة الثلاثية بتطوير وتطبيق أداة البرامج القطرية للعمل اللائق. وعلى غرار أي أداة سياسية جديدة نقوم بتحسين هذه الأداة ونحن نمضي قدماً، بالاستناد إلى التجارب المتنوعة لهيئاتنا المكونة. وارتقى تعاوننا مع الوكالات الدولية الأخرى إلى مستوى جديد بفضل مجموعة أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق، التي وضعها مكتب العمل الدولي وأقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.
٨. وألاحظ سعي البلدان واحداً تلو الآخر، كل بأساليبه الخاصة، إلى تجديد أدوات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحقيق نتيجة متوازنة. ويُستشف من التقارير التي أتلقها من موظفي منظمة العمل الدولية، ومناقشاتي مع العديد منكم وزياراتي لبلدانكم ومشاركتي في اجتماعاتكم الإقليمية، اهتمام بالغ بتركيز اجتماعي قوي في السياسات الاقتصادية وأساس اقتصادي سليم للسياسات الاجتماعية. ويستخدم العديد منكم مفهوم العمل اللائق لبناء توافق آراء سياسي وتنظيم تنفيذ برامج جديدة أو ممددة.
٩. ويزداد تركيز السياسات العامة في عدد أكبر من البلدان اليوم على احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتزداد فرص العمالة عن طريق أسواق إدماجية تعمل لمصلحة الجميع، ومؤسسات سوق العمل الفعالة التي تجمع بين أمن العمال ومرونة المنشآت، وتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية، مقارنة بما كانت عليه الأمور قبل عشرة أعوام.
١٠. وأشعر أننا ساعدنا على تغيير بيئة السياسات لجعلها أكثر ملاءمة لنمو المنشآت المستدامة والعمل اللائق. ولا يزال الطريق طويلاً لأن هدفنا لا يقتصر على تغيير أهداف السياسات وإنما يشمل تحسين الحياة العملية في كل مكان.
١١. وهل نحن بصدد تحقيق ذلك الهدف؟ إن من أولويات الفترة الممتدة إلى غاية عام ٢٠١٥ وضع نظام لتقييم تقدم البلدان في جميع أبعاد العمل اللائق. ولقد قلتم في دورات المؤتمر السنوية وفي اجتماعاتنا الإقليمية إن بعض البلدان تحرز تقدماً في مجالات عديدة. وتتقدم بلدان أخرى في بعض المجالات لكنها تتراجع في مجالات أخرى. وتشهد بلدان قليلة تدهوراً مثيراً للقلق. ويحدث كل ذلك في سياق عالم عمل سريع التغيير تتسع فيه الفوارق الاجتماعية.
١٢. وأسمع أيضاً أن الزمن الذي انحصر فيه الاهتمام في "النهوض بالاقتصاد" عن طريق التكيف الهيكلي على أمل أن تحل المشاكل الاجتماعية فيما بعد بصورة تلقائية، زمن ولى. إذ تتراجع الثقة بقدرة الأسواق على تلبية مطالب المجتمع الديمقراطي. فحالات الإفراط السوقي المتكررة، بما في ذلك أزمة القروض عالية المخاطرة مؤخراً، قلصت الثقة بالأسواق رديئة التنظيم. ويتراجع الفقر المدقع، لكن ذلك يحدث في سياق تزايد انعدام المساواة في الدخل في بلدان كثيرة. كما أن العديد من الوظائف الجديدة متدنية النوعية. ومعظم الوظائف في البلدان النامية غير منظمة، وتمثل أنشطة البيع المتجولة أسرع المهن نمواً. وفي بلدان صناعية كثيرة يزداد العمل غير المأمون، على نحو يفوّض حياة النساء العاملات بوجه خاص.

وضع سبل تحقيق  
أهداف العمل اللائق

١٣. وتكمن في اعتقادي إحدى أهم ميزات برنامج العمل اللائق في أنه يسمح لنا بوضع سبل على امتداد مراحل الانتقال المتعددة في عالم العمل. وقد تفضي هذه السبل إلى زيادة مستويات الفعالية والابتكار، بالانتقال من الوظائف الريفية إلى الوظائف الحضرية، ومن الزراعة إلى التصنيع والخدمات، ومن خلال مختلف مراحل الحياة، من الطفولة إلى الشباب، ومن المدرسة إلى العمل، ومن العمل إلى "الشيخوخة النشطة". وإذ يتحول اقتصاد العالم نفسه إلى نظم إنتاج منخفضة الكربون، يمكن أن يساعد برنامج العمل اللائق والحوار الاجتماعي في تصميم سبل تكييف الإنتاج وأنماط الاستخدام، و "تخصير" أماكن العمل. وعلينا أن نستخدم هذه النوعية الدينامية لبرنامج العمل اللائق استخداماً كلياً في المستقبل.

إعادة تصميم الهيكل  
الثلاثي للقرن الحادي  
والعشرين

١٤. وما زالت تعترضنا صعوبات متعددة في تطبيق السياسات على أرض الواقع، ولا تمتلك وزارات العمالة والعمل والشؤون الاجتماعية دائماً السلطة والموارد التي تحتاجها. ونعلم أن السياسات تكون فعالة أكثر عندما تستند إلى حوار اجتماعي مكثف مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال التمثيلية والديمقراطية التي تتفاوض بشأن التصميم والتنفيذ. لكن التحولات الجذرية في هيكل العمالة التي شهدتها بلدان عديدة خلال العقد المنصرم قد استوجبت إعادة توجيه إستراتيجيات الشركاء الاجتماعيين المتعلقة بالتنظيم والتمثيل توجيهاً أساسياً. لكن مسألة إعادة تصميم هيكل ثلاثي للقرن الحادي والعشرين يقوم على مبادئ الحرية النقابية الراسخة، مسألة تمثل تحدياً آخر.

حوار اجتماعي وطني بنّاء:  
أساس الدور العالمي  
لمنظمة العمل الدولية

١٥. ويمثل توافق الآراء المتين بشأن برنامج العمل اللائق (وما حققناه منذ إقرار إعلان عام ١٩٩٨) إشادة بقوة الحوار الذي يمثل في حد ذاته السمة المميزة لمنظمة العمل الدولية. لكن في التحليل النهائي يكون الحوار الاجتماعي الوطني البناء أساس الهيكل الثلاثي الدولي ومصدر قدرتنا على أن نكون صوت المنشآت المنتجة والعمالة - عالم العمل - في نظام الإدارة العالمية الناشئ.

## تعزيز منظمة العمل الدولية

١٦. وتنتظر دورة مؤتمر هذه في مقترحات تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية لخدمة هيئاتها المكونة في سياق العولمة. وتعزيز قوة منظمة العمل الدولية يعني مواصلة الإصلاحات المتعلقة بإدارة الموارد من أجل تحقيق نتائج فعالة وتوثيق أوامر التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويوجد في بلدانكم كم ثري ومنتام من تجارب السياسات والبرامج المبتكرة، يوفر العناصر اللازمة للسير نحو العمل اللائق. ومنظمة العمل الدولية مركز مثالي لتبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بتلك السياسات والتجارب في عالم العمل.

## الموارد

١٧. وأحرزت المنظمة تقدماً لا يستهان به في تحسين فعالية عملياتها. وكما يبيّنه تقرير التنفيذ، تحسّنت خدماتنا للهيئات المكونة دون تغيير في القيمة الحقيقية لميزانيتنا. وسواصل العمل على تحقيق المزيد من الفعالية لكن الطلبات على خدماتنا ما فتئت تزداد إلى حد أنها تفوق قدرتنا على تلبية طلبات مبررة على المشورة أو المساعدة. ولن يكون هناك مفر من التصدي لمسألة قاعدة الموارد المالية للمنظمة.

## المضي قدماً

١٨. وإذ نتطلع إلى المستقبل، يمكننا أن نطمئن إلى الإصلاحات التي قمنا بها معاً وإلى انتعاش قيمنا القديمة وهويتنا الثلاثية الفريدة بفضل مبدأ العمل اللائق. لكننا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي في عالم عمل يتحول بوتيرة لم يسبق لها مثيل.

## التخطيط للمستقبل

١٩. ومؤتمر حزيران/يونيه السنوي هو قمة نظام الإدارة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية. وأمل أن يتسنى لنا هذه السنة جمع طائفة عالمية من الآراء بشأن الوجهة التي ينبغي أن تتخذها منظماتنا في الفترة الممتدة إلى عام ٢٠١٥. ونستند في هذا الصدد إلى ما أحرزناه من تقدم عتيد. ولدينا برنامج قوي وعملي ودينامي للنهوض بالعمل اللائق كجزء من الجهد الدولي الرامي إلى جعل التنمية تنمية مستدامة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. بيد أن استمرار الاضطراب المالي ومخاطر التباطؤ الشديد في النشاط الاقتصادي في مناطق مهمة من العالم، أمور تنشئ تحديات جديدة يجب أن نأخذها في الاعتبار بالكامل.

## هيكل التقرير

٢٠. ويناقد الفرع التالي من هذا التقرير الطرق التي يمكن أن يستجيب بها برنامج العمل اللائق إلى تفشي الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاضطراب المالي الناجم أصلاً عن أزمة القروض عالية المخاطرة التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية والذي بات يهدد بانتكاس عالمي شامل. ويمكن لتدابير التعافي أن تمهد السبيل أمام نمط أكثر استدامة للتنمية العالمية وعولمة أكثر عدلاً وأن تكون أكثر فعالية إذا ساهمت في أهداف العمل اللائق. ويدعو الجزء التالي من التقرير إلى مناقشة الدور الرئيسي الذي يؤديه العمل اللائق على الصعيدين الوطني والدولي. ويقود ذلك إلى التفكير بشأن كيفية بناء منظمة عمل دولية أقوى يمكنها دعم الهيئات المكونة لها في جهودها من أجل تمكين العديد من العاملات والعمال من التمتع بعمل لائق.



## ٢ - الأزمة المالية: الأسباب والنتائج

### الإجراءات الدولية اللازمة للحد من الإضرار بالاقتصاد الحقيقي

المخاطر على الاستقرار  
والتقدم

٢١. تقع المسؤولية الرئيسية عن إيجاد الحلول السياسية الملائمة لانعدام التوازن الهيكلي والأزمة الحالية في النظام المالي العالمي، على كاهل منظمات دولية أخرى - صندوق النقد الدولي، مصرف التسويات الدولية ومحافل أخرى. لكن من واجبنا، وفقاً لولاية منظمة العمل الدولية بموجب إعلان فيلادلفيا، المتمثلة في دراسة وبحث تأثير جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية على قيم منظمة العمل الدولية وأهدافها، أن يكون لنا رأي في هذه المسائل. ومن الواضح أن انعدام الاستقرار وحالات التراجع في عالم المال أمور تهدد الاستقرار والتقدم في عالم العمل. ويتفشى انعدام التيقن من تكلفة الحصول على القروض من مركز الاضطراب الأصلي في قطاع تمويل الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان أخرى وأجزاء أخرى من الاقتصاد. وتوقعات نطاق التباطؤ وعمقه وامتداده الدولي تزداد قنامة، إذ يتوقع تقرير الأفق الاقتصادية العالمية، الصادر عن صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو العالمي ٣,٧ في المائة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، مبيّناً وجود احتمال بنسبة ٢٥ في المائة أن يتدنّى نمو الاقتصاد العالمي إلى نسبة ٣ في المائة أو أقل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وهو ما يعادل انتكاساً عالمياً<sup>١</sup>. وبدأت البطالة ترتفع في الولايات المتحدة ويحتمل أن يتراجع انخفاض أعداد العاطلين عن العمل في أوروبا. وفي البلدان النامية، أدى التباطؤ الاقتصادي والأزمات المالية فيما مضى إلى ارتفاع الفقر والعمالة غير المنظمة. ويضاف إلى ذلك هذه السنة عامل ارتفاع أسعار الأغذية، الذي يؤثر بقساوة على الفئات منخفضة الدخل في بلدان كثيرة.

تحذيرات صندوق النقد  
الدولي من خطورة  
الأزمة

٢٢. ونطاق إعادة الهيكلة المالية الجارية حالياً وحده ضائقة الائتمان ربّما يجعلان الأزمة المالية الراهنة أشد أزمة منذ الكساد العظيم، ويمكن أن يؤدي إلى نمو أبطأ بصورة ملحوظة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان صناعية أخرى طيلة فترة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات<sup>٢</sup>. ورغم أن الاقتصادات الكبيرة في العالم النامي قد تنسم ببعض المرونة للتكيف مع تأثيرات ضائقة القروض

<sup>١</sup> انظر: IMF: *World Economic Outlook*, Apr. 2008, Executive summary.

<sup>٢</sup> انظر:

C.M. Reinhart and K.S. Rogoff: *Is the 2007 U.S. sub-prime financial crisis so different? An international historical comparison*, National Bureau of Economic Research, Working Paper 13761, 5 Feb. 2008 version.

## تضخم قطاع المالية يزعزع استقرار عالم العمل

### أسواق المال تفقد الصلة مع الواقع

٢٣. شهد وزن الأصول المالية مقارنة بقيمة الناتج الإجمالي، كما يقاس ذلك في الحسابات الوطنية، نموا ملحوظا في السنوات القليلة الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٦، كانت الأصول المالية العالمية (بما في ذلك رسملة أسواق الأسهم وضمانات القروض والأصول المصرفية) تعادل أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>٣</sup>. وفي أي يوم من أيام نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، كان متوسط رقم الأعمال اليومي لسعر الفائدة عقود مشتقات العملة الأجنبية غير التقليدية يضاهي ٢٠٩٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أنه فاق ما كان عليه قبل ثلاث سنوات بنسبة ٧١ في المائة<sup>٤</sup>. ويعادل ذلك ٥٠ مقدار قيمة يوم واحد من الصادرات العالمية<sup>٥</sup>. وارتفعت الأصول التي تديرها صناديق تحوط من ٣٩ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ١٩٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧<sup>٦</sup>. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت أرباح الشركات المالية ٤١ في المائة من مجموع الأرباح بعد خصم الضرائب في عام ٢٠٠٧، بعدما كانت تبلغ ٥ في المائة في عام ١٩٨٢<sup>٧</sup>. وفي مدينة نيويورك، دفع ثلث الرواتب في القطاعات المالية<sup>٨</sup>.

### أهداف الربح الخيالية تضر بالاستثمار المنتج

٢٤. وباتت المستويات العالية للأرباح والرواتب المعيار في قطاع المالية. وتمثلت إحدى عواقب تضخم "توقعات الأسواق" المالية في الضغط الكبير الواقع على النتائج الفصلية للشركات المنتجة، مما يشجع على وضع تكتيكات قصيرة الأمد لزيادة المداخل بدلا من استراتيجيات استثمار متوسطة الأمد. وقد ساهم إضفاء "النزعة المالية" على الاقتصاد في تغيير طبيعة المنشآت وأفاقها الإستراتيجية وهو ما يؤثر بدوره على العمال والحوار الاجتماعي وعلاقات العمل والاستقرار الاجتماعي. وأدى الانجذاب نحو الأرباح المحققة على المدى القصير من منتجات مالية جديدة مختلفة واحتمالات المضاربة إلى استنزاف موارد الاقتصاد المنتج. وبيّن تطور أزمة قروض الرهن العقاري عالية المخاطرة إلى أزمة قروض هيكلية أوسع بكثير وتراجع الاقتصاد، إلى أي حد كانت مؤسسات مالية ضخمة محترمة تركز على المضاربة على أكوام من المعاملات الورقية غير الشفافة على حساب الاقتصاد المنتج.

### تقلب أسعار الصرف يضر بالمنشآت المستدامة

٢٥. ويتمثل بعد إضافي لتقلب سوق الأموال في التقلبات الواسعة لأسعار صرف أهم العملات. وعدم انتظام أسعار صرف أهم العملات يؤثر مباشرة في قدرة الصادرات على المنافسة وموازن البلدان التجارية واستدامة المنشآت. وتتأثر الجهود الجبارة التي يبذلها المديرون والعمال معا من أجل تحسين الإنتاجية تأثرا جسيما، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على علاقات العمل والاستقرار الاجتماعي.

<sup>٣</sup> انظر: IMF: *World Economic Outlook*, Executive summary, op. cit.

<sup>٤</sup> انظر: IMF: *Global Financial Stability Report*, Washington, DC, 2007, table 10.

<sup>٥</sup> انظر:

R. Stever, C. Upper, G. von Peter: "Highlights of international banking and financial market activity", Quarterly review, Bank for International Settlements, Basel, Dec. 2007.

<sup>٦</sup> منظمة التجارة العالمية: التقرير السنوي، جنيف، ٢٠٠٧.

<sup>٧</sup> انظر: "Plenty of alternatives", in *The Economist*, 1 Mar. 2008.

<sup>٨</sup> انظر:

M. Wolf: "Why it is so hard to keep the financial sector caged", in *Financial Times*, 5 Feb. 2008.

<sup>٩</sup> انظر:

J. Gralla: "US financial sector slices 52,500 jobs in 6 months", 14 Feb. 2008, available at <http://www.reuters.com/article/bankingFinancial/idUSN1355313320080214>.

أن الأوان كي يقول  
"الاقتصاد الحقيقي" كلمته

٢٦. والنظام المالي المضطرب والمتقلب والمتجه إلى المضاربة، يضر بالنمو والاستثمار المنتج. وتمثل الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية الوجه الآخر للعملة، أي: الاقتصاد المنتج المبتكر الذي يولد منتجات وخدمات للسوق ووظائف للعمال. ويقتضي "الاقتصاد الحقيقي" وجود نظام نقدي ومالي مستقر وسليم يؤدي إلى تضخم ضعيف ومعدلات فائدة معقولة ووصول موثوق إلى القروض من أجل استثمار منتج، ولا ينقل ثقله إلى النمو ودورة الإنتاج. وحسب الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية، قد يكون بوب لوز، نائب رئيس شركة جنيرال موتورز، هو خير من صوّر الوضع بالقول: نمو الاقتصاد الحقيقي يتحقق بفضل الإنتاج ذي القيمة المضافة. ولا يمكنك تحقيق نمو في الاقتصاد الحقيقي بالاتجار في قطع من الأوراق. وعلينا أن نعاود تعلم هذا الدرس مرارا وتكرارا<sup>١٠</sup>.

تراجع الثقة بالنظام المالي

٢٧. ويمكن أن تساق أسباب عديدة لكل ما حدث، لكن هناك خلاصة واحدة مقبولة عموما للوضع الحالي هي: انعدام الثقة. انعدام الثقة بقدرة السلطات المالية والنقدية على تبيين حدوث أزمة وشيكة والتعامل معها في الوقت المناسب؛ وانعدام الثقة بقدرة الشركات، بل باستقلالية، وكالات التصنيف الائتماني في تقييم المخاطر كما ينبغي؛ وانعدام الثقة فيما بين المصارف لإقراض بعضها البعض بسبب غياب الشفافية فيما يتعلق باحتمال خفض قيمة الموجودات مستقبلا؛ وانعدام الثقة بقدرة الأسواق المالية على تنظيم نفسها. وهو ما أدى إلى تراجع ثقة المستهلك بشكل عام.

ينبغي أن تحدد تدابير  
التعافي مسار التنمية  
المستدامة

٢٨. وعند إصلاح الضرر الناتج عن الأزمة المالية يمثل الإنصاف اعتبارا أساسيا. وينبغي أن يحصل أضعف فئات المجتمع على أكبر قدر من الدعم. وقد كانت الأزمة وراء مطالبات فورية عديدة بزيادة الشفافية وزيادة مراقبة الأسواق والمؤسسات المالية وتنظيمها، بما في ذلك إصلاح الحوافز ونظم تسديد المؤسسات المالية. وأسواق الائتمان تقوم على الثقة، وإعادة المصداقية إليها يقتضي إجراءات وطنية ودولية تمنع الإقراض الجزافي وتشجع الاستثمار في المنشآت المستدامة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعالج تدابير التعافي أوجه الاختلال الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي أفضت إلى نمط مضطرب للنمو العالمي.

تفادي نظام معرض  
للأزمات

٢٩. وقد تعرّض الاقتصاد إلى مخاطر جديدة بسبب التدفقات المالية الدولية الكبيرة المقترنة بمخاطر النقلب العالية. ومنذ السبعينات، سُجّل ما يفوق ١٠٠ أزمة مالية هيكلية مختلفة الأشكال. ومنذ ١٩٩٧، عشنا الأزمة الآسيوية ثم أزمات الاتحاد الروسي وتركيا والبرازيل والأرجنتين، وانفجار فقاعة الإنترنت في عام ٢٠٠٠، واليوم نعيش أزمة رهون القرض العقاري عالية المخاطرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها في جميع أنحاء العالم. وهي كثيرة بالنسبة لفترة لا تتعدى عشر سنوات، وتوحي بوجود أوجه اختلال أساسية في آليات الاقتصاد العالمي الجديد تحتاج إلى الاهتمام إذا أريد أن يكون التعافي من الأزمة الحالية دائما.

الأزمة المالية تستدعي  
استجابة عالمية

٣٠. ويقتضي نطاق الأزمة وطابعها العالمي استجابة عالمية منسقة من أجل الحفاظ على الاقتصاد العالمي. ونأمل جميعا أن تحول تدابير المصرف الاحتياطي الفدرالي والحكومة والكونغرس في الولايات المتحدة دون تباطؤ عميق ومطول وأن تمنع إجراءات البلدان الصناعية الأخرى المتأثرة بصورة مباشرة انتشار الأزمة. وأفاد مدير صندوق النقد الدولي، السيد دومينيك ستروس كان، بأن "الاقتصاد العالمي دخل مرحلة حرجة، إذ تنقشئ الأزمة المالية بحيث تشمل الاقتصاد الحقيقي. وبات هذا الأمر مشكلة عالمية تقتضي حلا عالميا. ولا بد من أن تنضم الأسواق الناشئة إلى البلدان الصناعية في استجابة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية. ويتيح هذا النهج التعاوني أفضل أمل لضمان استقرار الاقتصاد العالمي"<sup>١١</sup>. كذلك دعا المعهد الدولي للشؤون المالية، الذي يجمع مصارف تجارية واستثمارية كبيرة ومؤسسات مالية أخرى، إلى اعتماد "تدابير صارمة ترمي إلى استعادة الثقة بالأسواق المالية ودعم النمو العالمي والحفاظ على أسواق عملات أجنبية منظمة"<sup>١٢</sup>.

مبادرات سياسات العمل  
اللائق بوصفها جزء من  
الاستجابة المتسقة

٣١. وتمثل قدرة النظام متعدد الأطراف على التعاون في تيسير ظهور استجابة سياسية منسقة للتباطؤ العالمي مسألة ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة

<sup>10</sup> وارد في نيوزويك، ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٨.

<sup>11</sup> في خطاب أمام المجلس الهندي للبحوث المعني بالبحوث الاقتصادية الدولية، نيودلهي، ١٣ شباط/ فبراير، ٢٠٠٨.

<sup>12</sup> رسالة بشأن تحديد السياسات موجهة إلى رئيس اللجنة النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨. توجد على العنوان الإلكتروني: <http://www.iif.com/>

## النمو العالمي وتزايد أوجه الاختلال الاقتصادي والاجتماعي

٣٢. فاق متوسط النمو العالمي نسبة ٥ في المائة على مدى فترة الأعوام الأربعة منذ عام ٢٠٠٣ والتعافي من انفجار فقاعة الإنترنت. وتراوح متوسط النمو في البلدان النامية بين ٧ و ٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٤، بل إن بلدان آسيا ورابطة الدول المستقلة بلغت معدلات أعلى تراوحت بين ٨ و ١٠ في المائة. ونمت الصادرات بوتيرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إذ ناهز معدل نموها ٧ في المائة سنويا. وتنامى الاستثمارات المباشرة العابرة للحدود بمعدل يناهز ١٣ في المائة سنويا. ويتوقع أن ترتفع نسبة الصادرات العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وسجلت القيم في أسواق الأسهم أرباحا فاق متوسطها ٨ في المائة سنويا. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان ١٣٠٦ مليارات من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل زيادة بثلاثة أضعاف مقارنة بعام ١٩٩٦. وتستمر هيمنة منشآت البلدان المتقدمة (٨٤ في المائة من المجموع) على تدفقات الاستثمار العالمي من البلدان، رغم أن نسبة تلك التدفقات من المناطق النامية ما فتئت تزداد<sup>١٥</sup>.

### تزايد الفوائض وحالات العجز الكبيرة

٣٣. غير أن أوجه اختلال التوازن الاقتصادي بين البلدان تزايدت في أثناء النقلاب. وتصدر ثلاثة بلدان (الصين واليابان وألمانيا) قرابة نصف مجموع تدفقات رؤوس المال العالمية، في حين يستورد بلد واحد (الولايات المتحدة) نحو ٦٠ في المائة من مجموع رأس المال. وتلقت الأسواق الناشئة والبلدان النامية تدفقات رأسمال بلغ مجموعها ٩٩٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، لكن التدفقات من تلك البلدان بلغت ١٧٢٤ مليار دولار، بحيث بلغ صافي تنقل الموارد المالية من الأسواق الناشئة والبلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ٧٣١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. ويفوق ذلك سبعة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية في مجموعها. كذلك، تجاوزت تحويلات العمال قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية إذ بلغت ١٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وفي الآن ذاته، انخفض الإقراض الرسمي بقدر كبير وازداد تسديد القروض المقدمة من مصادر عامة زيادة حادة. وعملت بلدان كثيرة على تجميع احتياطات هائلة من العملة الأجنبية، إذ سعى البعض منها إلى تجنب الاقتراض متعدد الأطراف مستقبلا. ولا تزال البلدان منخفضة الدخل تعتمد على الإقراض متعدد الأطراف باعتباره المصدر الرئيسي لرأس المال الجديد. وتعود أوجه اختلال أخرى إلى الزيادة الحادة المسجلة مؤخرا في أسعار الطاقة والأغذية. وقال وزراء الاقتصاد والمالية الأفارقة إن "الارتفاع المسجل مؤخرا في الأسعار الدولية للأغذية، الذي يمكن أن يمثل تحولا هيكليا ذا تبعات طويلة الأمد، يشكل خطرا كبيرا على نمو أفريقيا وسلمها وأمنها"<sup>١٦</sup>.

### تراجع أعداد الذين يعيشون في الفقر المدقع ...

٣٤. لقد تراجع الفقر المقيس بمعياري خطي الفقر الممثلين في دولار أمريكي واحد ودولارين أمريكيين في اليوم بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وقد قُدّر عدد سكان المناطق النامية الذين

١٣ ناقش الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعوالم، التابع لمجلس الإدارة، في اجتماعه المعقود في آذار/ مارس ٢٠٠٨، ورقة بشأن التوقعات والسياسات الحالية المتعلقة بالعمل اللائق: تحدي التعاون متعدد الأطراف وتناسق السياسات من أجل عوالم عادلة. الوثيقة: GB.301/WP/SDG/1.

١٤ البنك الدولي: التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨. واشنطن العاصمة، ٢٠٠٧.

١٥ الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، ٢٠٠٧، الفصل ١.

١٦ انظر: IMF: Global Financial Stability Report, 2007, op. cit.

١٧ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، ولجنة الاتحاد الإفريقي، الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الإفريقي ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، مشروع البيان الوزاري لعام ٢٠٠٨، أديس أبابا، ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

... لكن العديد من الناس  
في العالم النامي ما زالوا  
ضعفاء

٣٥. ومعدل نمو متوسط دخل الفرد بنسبة ٥ في المائة في السنة، وهو معدل حققته البلدان النامية كمجموعة منذ عام ١٩٩٩، يعني زيادة الدخل بثلاث أضعاف على مدى جيل واحد (٢٥ سنة). غير أن نمو متوسط الدخل، كما نعلم جيدا، يعطي صورة غير كاملة. ويتراجع عدد الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد بسرعة أكبر من تراجع عدد الذين يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم. وهو أمر متوقع بحيث يلتحق المنفلتون من الفقر المدقع بالذين يعيشون بما بين دولار واحد ودولارين في اليوم. ويعني ذلك أنه حتى إذا تأكدت التوقعات الحالية فسيبقى الفقر النسبي والمطلق منتشرا في عام ٢٠١٥، حيث سيظل يعيش ما يزيد على ملياري شخص بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم. وهو ما يعادل شخصا من كل ثلاثة أشخاص يعيشون في العالم النامي<sup>١٨</sup>. زد على ذلك أن قرابة نصف إجمالي الفقر في البلدان الفقيرة هو فقر عارض بعكس الفقر المزمن (أي أن الناس يعيشون الفقر ثم يخرجون منه نتيجة تغير الظروف، سواء تعلق الأمر بالعمالة أو الصحة أو مخاطر الحياة أو الفرص الجديدة)<sup>١٩</sup>. ويعني ذلك أن عدد الذين يعيشون في الفقر أو عدد المعرضين له يفوق عدد من يعيشون تحت خط الفقر في أي وقت.

استمرار ارتفاع عدد  
الفقراء العاملين

٣٦. ولا يزال الفقر مرتفعا في البلدان النامية في صفوف النساء والرجال في سن العمل، لاسيما حيثما كان الاقتصاد المنظم صغيرا. وعدد الأشخاص العاملين والذين يعيشون مع أسرهم يدخل أدنى من دولارين أمريكيين للفرد يفوق ٨٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، ويناhez ٥٠ في المائة في جنوب شرق آسيا و٢٢ في المائة في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة. ويرجح أن معظم الفقراء العاملين يكسبون قوتهم في الاقتصاد غير المنظم. وعادة ما يعتبر هؤلاء، في استقصاءات القوة العاملة، "عمالا لحساب أنفسهم"، ويلاحظ أن هذه الفئة نمت بوتيرة أسرع من فئة الموظفين في السنوات الأخيرة، لاسيما في أفقر البلدان. وبلغت نسبة العاملين لحساب أنفسهم ٣٣ في المائة من العمالة العالمية في عام ٢٠٠٦، وسجلت أكبر الأعداد في أفريقيا جنوب الصحراء (٤٨ في المائة) وفي جنوب آسيا (٤٧ في المائة). وبشكل العاملون لحساب أنفسهم وعمال المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، والعاملون بأجور غير مأمونة أغلبية العاملين في الاقتصادات غير المنظمة في العالم النامي<sup>٢٠</sup>.

استمرار الفقر وانخفاض  
الأجور في بعض البلدان  
الغنية

٣٧. وقد بلغت مستويات الفقر النسبي في البلدان الصناعية (استنادا إلى عتبة ٥٠ في المائة من الدخل الوسيط<sup>٢١</sup>) ١٠,٦ في المائة في ٢٠ بلدا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٠، بعد أن كانت تبلغ ٩,٤ في المائة في منتصف الثمانينات. وفي ٢٤ بلدا من بلدان المنظمة، بقيت نسبة الأجور المنخفضة (أي نسبة العمال الذين يتقاضون أقل من ثلثي

18 البنك الدولي: التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨، مرجع سابق، الجدول ٥-١.

19 البنك الدولي: تقرير الرصد العالمي ٢٠٠٨: "الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة". واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨.

20 يتمثل اعتراض آخر في أن التقديرات العالمية للفقر تحسب باستخدام معدل صرف افتراضي، يسمّى "تعادل القوة الشرائية"، بأخذ فوارق الأسعار في الاعتبار. وقد أعيد مؤخرا حساب هذه التعادلات باستخدام معلومات جديدة وإضافية متعلقة بالأسعار وأنماط الاستهلاك. كما ستوضع تقديرات جديدة للفقر، ويحتمل أن تشير إلى أرقام أعلى فيما يتعلق بالسنة الأساسية ١٩٩٠ والسنوات الأخيرة. لكن وتيرة التراجع قد تظل كما هي.

21 انظر:

S. Dercon and J. Shapiro: *Moving On, Staying Behind, Getting Lost: Lessons on poverty mobility from longitudinal data*, Global Poverty Research Group, Oxford, Mar. 2007.

22 المعلومات مستقاة من مكتب العمل الدولي: المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧.

23 الدخل الوسيط هو مستوى الدخل الذي يعيش فوقه نصف السكان ودونه النصف الآخر.

## النمو في ظل عولمة قائمة على المال يوسع الفوارق الاجتماعية

ضغوط السوق وتغييرات  
السياسات تؤدي إلى زيادة  
انعدام المساواة

٣٨. لم يشمل النمو، لاسيما في السنوات الخمس الأخيرة من انتشار "النزعة المالية"، الأسر العاملة في بلدان كثيرة، نامية ومتقدمة على حد سواء. وفي بعض البلدان، نجم اتساع فوارق الأجور عن الزيادة الحادة في دخل الفئات الأعلى أجرا، لاسيما أصحاب الدخول الأعلى الذين يشكلون نسبة ١ في المائة<sup>٢٧</sup>. وتشمل التفسيرات الممكنة الأخرى التي يتواتر ذكرها فيما يتعلق بزيادة انعدام المساواة التغيير التكنولوجي المنحاز من ناحية المهارات وتحرير التجارة والانفتاح المالي، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الصعوبة بمكان فصل عنصر عن آخر، لكن يبدو مع ذلك أن علاوة الأجور الخاصة بالعمال الماهرين المطلوبين بقدر كبير في سوق العمل، قد زادت وقد يكون ذلك ناتجا عن تضافر تلك القوى. زد على ذلك أن إصلاحات سوق العمل الرامية إلى تعزيز المرونة والحد من تكاليف اليد العاملة وتخفيضات الإعانات الاجتماعية وتدني السياسات الضريبية التصاعدية وضعف المفاوضات الجماعية والحوار الاجتماعي وتجاهل الأجور الدنيا، إصلاحات ساهم جميعها في إضعاف مكانة النصف الأدنى لأصحاب الأجور في معظم البلدان<sup>٢٨</sup>. وفي المقابل، توجد تجارب حسنة تقوم على تكييف وتحديث مؤسسات سوق العمل وتنظيمها عن طريق الحوار الاجتماعي ونهج الأمن المرن. وسنعود إلى هذه المسائل في الفرع التالي.

اشتداد المنافسة يعرض  
علاقات العمل للضغط

٣٩. وأدى اتساع نطاق التجارة ونظم الإنتاج على امتداد العالم وحركات رأس المال الدولية إلى اشتداد المنافسة بين العمال في أسواق العمل. وقد زاد تنوع العمالة فكان سببا في ضعف الوضع التفاوضي في العمل. وقد تحول ميزان القوى ضد مصلحة العمال مرجحا بالخصوص كفة المنشآت التي يمكنها إسناد الإنتاج إلى الخارج. وبما أن المنافسة تعرض المنشآت إلى ضغوطات جديدة وأشد حدة فإنها باتت أكثر تأثرا بتكاليف العمل والتكاليف الثابتة عموما، ولاسيما في قطاعات ذات كثافة عمالية أكبر.

جذور الأزمة تكمن في  
عولمة غير متوازنة

٤٠. ولقد أنشأت العولمة قنوات اقتصادية مهمة فيما بين البلدان، وهو ما من شأنه أن ينعش النمو ولكن أيضا أن يفشي الكساد. وتتأثر التطورات التي تشهدها أسواق العمل بتلك التي تشهدها الأسواق

24 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: *آفاق العمالة*، باريس، ٢٠٠٧، الجدول حاء.

25 المفوضية الأوروبية: *العمالة في أوروبا*.

26 جارد برنستاين، كبير الاقتصاديين في معهد السياسات الاقتصادية، واشنطن العاصمة، في كلمة موجهة إلى اللجنة الفرعية المعنية بوكالات العمل والصحة والخدمات الإنسانية والتعليم والوكالات ذات الصلة، ١٣ شباط/فبراير، ٢٠٠٨. انظر: [http://www.epi.org/webfeatures/viewpoints/20080213\\_bernstein\\_testimony.pdf](http://www.epi.org/webfeatures/viewpoints/20080213_bernstein_testimony.pdf)

27 انظر:

A. Atkinson: "The distribution of earnings in OECD countries", in *International Labour Review*, Vol. 146, No. 1-2, Geneva, 2007.

28 خطاب السيد خوان سومافيا، المدير العام لمكتب العمل الدولي، أمام اللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية (واشنطن العاصمة، ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) متاح على:

<http://www.ilo.org/public/english/bureau/dgo/speeches/somavia/2007/imfcdc.pdf>

## الأزمة دافع لإعادة التفكير في السياسات

٤١. بما أن ظهور خطورة الأزمة المالية كان تدريجياً، فإن البنوك المركزية اتفقت على إجراءات لضمان حصول المصارف على السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها. وزيادة على ذلك، خفض المصرف الاحتياطي الفدرالي إلى حد كبير من معدلات الفائدة الرسمية. كما أن مصارف مركزية أخرى خفضت معدلاتها، وإن كان ذلك بنسبة أقل، أو توقفت عن زيادتها كما فعل البنك المركزي الأوروبي. غير أن تخفيض معدلات الفائدة قد لا يكفي لإحداث انقلاب إيجابي في الاقتصاد لأن أصحاب المشاريع قد لا يكونون مستعدين للاستثمار بسبب تراجع الطلب. وبالمثل، من شأن انخفاض معدلات الفائدة أن يُسهل على الشركات والأسر المعيشية تقليص ديونها لكنه لا يشجعها بالضرورة على الإنفاق. وهكذا، يمثل الانتقال إلى سياسة مالية توسعية خياراً آخر للحكومات.

تتخذ البنوك المركزية إجراءات توافقية لوقف انتشار الكساد المالي

٤٢. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقع الرئيس بوش قانوناً للتحفيز الاقتصادي ينص على ضخ مبلغ ١٥٢ مليار دولار أمريكي في الاقتصاد من خلال تخفيضات في ضرائب الأسر والمشاريع وزيادة إعانات البطالة والشيخوخة. ويعادل ذلك نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة وسيبدأ تنفيذه في منتصف السنة. واقترحت الحزبة في الأصل في منتصف كانون الثاني/يناير واعتمدت بسرعة في الكونغرس بدعم من الحزبين. وقد اتخذت بلدان قليلة أخرى مثل هذه التدابير رغم أن الأمم المتحدة أشارت مؤخراً إلى أنه "لا بد من تحفيز عالمي للطلب لئلا يتحول تباطؤ وتيرة اقتصاد الولايات المتحدة إلى انتكاس وينتقل إلى بقية العالم"<sup>٢٩</sup>. واقترحت الأمم المتحدة، في جملة ما اقترحت، رفع الإنفاق العام على الضمان الاجتماعي وخدمات الصحة والتعليم، ولاسيما تلك الموجهة إلى سكان الريف في بلدان من قبيل الصين، وإنهاء التشدد النقدي في أوروبا واليابان.

تتغير السياسات إذ يخيم شبح الكساد

٤٣. ويستوعب انخفاض معدلات الفائدة والدعم المالي وانخفاض سعر الدولار تباطؤ وتيرة الاقتصاد في الولايات المتحدة، لكن أوجه الاختلال الهيكلية، لا سيما فيما بين الادخارات المحلية والاستهلاك، والعجز الحكومي والحساب الجاري لميزان المدفوعات قد لا تزول. وقد لا يؤدي اقتصاد الولايات المتحدة دور "مستهلك الملاذ الأخير" في الاقتصاد العالمي<sup>٣٠</sup>. وسيثير ذلك أيضاً تساؤلات بشأن الاعتماد على الصادرات كمحرك أساسي للنمو في عدد من البلدان النامية، وإلى أي حد ستظل البلدان ذات الفائض تمول العجز الأمريكي، ما دامت عوائد السندات الحكومية ضئيلة والدولار ضعيفاً.

الاستعداد لاحتمال تواصل التباطؤ في الولايات المتحدة

٤٤. وشكلت الصادرات إلى الولايات المتحدة وبلدان صناعية أخرى مكوناً مهماً في الطفرة الأخيرة في نمو بلدان نامية. وقد بلغت الصين وبلدان جنوب شرق آسيا مكانة مهمة في تجارة السلع المصنعة وساهمت أيضاً في نمو صادرات البضائع بفضل طلبها العالي على الوقود والمواد الأولية<sup>٣١</sup>. وفيما ساهمت عوامل أخرى في تسريع وتيرة النمو في بلدان نامية، بما فيها الإصلاحات السياسية لتحفيز الاستثمار المحلي والمنافسة، يشكل تأثير انخفاض أسواق الصادرات على أداء الاقتصاد عموماً مدعاة للقلق. وفيما يتعلق بالسياسات قصيرة ومتوسط الأمد التي بإمكانها تخفيض واحتواء تأثيرات العوامل الخارجية على البلدان النامية لإعادة موازنة الاقتصاد الأمريكي، قد يكون من المهم تخفيض الاعتماد على الصادرات كمحرك للنمو عن طريق تحفيز الاستهلاك المحلي والاستثمار المولد للوظائف، ولاسيما في البلدان التي تسمح ميزانيتها وميزانها الخارجي بفعل ذلك.

توسيع أسس النمو العالمي

<sup>29</sup> الأمم المتحدة: الحالة الاقتصادية العالمية والتوقعات العالمية، ٢٠٠٨، الصفحتان ix-viii.

<sup>30</sup> استخدمت عبارة "مستهلك الملاذ الأخير" كثيراً لوصف اقتصاد الولايات المتحدة، لكنها استخدمت لأول مرة في ورقة مقدمة من وبين غودلي وبييل مارتن إلى معهد ليفي في عام ١٩٩٩ بعنوان: "إلى أي حد يمكن أن يتراجع الادخار الأمريكي؟"

<sup>31</sup> مثلت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٥ وجهة ٢١,٤ في المائة من مجموع صادرات الصين، مقابل ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٠، حسب دليل إحصائيات الأونكتاد، ٢٠٠٦.

٤٥. ويؤثر انعدام الاستقرار المالي على النمو والدخل والعمالة لا على المدى القصير فقط بل أيضا على المدى الأطول، كما شهدناه غداة الأزمة المالية الآسيوية مثلا<sup>٣٢</sup>. ويمكن أن تشكل المبادرات في إطار العمل اللائق عنصرا مهما من استجابة سياسية دولية<sup>٣٣</sup>.

٤٦. ويتناول إرساء نظم ضمان اجتماعي ذات تغطية أوسع في البلدان النامية أوجه الاختلال الاجتماعية والاقتصادية التي تضعف استدامة التنمية. وتسجل البلدان النامية متوسطة الدخل، وبخاصة في آسيا، معدلات ادخار عالية (تصل أحيانا إلى ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك إلى حد ما بهدف التصدي لنقص التأمين الصحي الشامل والتأمين على الشيخوخة فضلا عن تغطية تكلفة التعليم. ونظم الضمان الاجتماعي حسنة التصميم تمنح حماية عامة أفضل وتحرر الدخل لأغراض الاستهلاك وتنعش من ثم الطلب المحلي والعالمي. كذلك، يمكن لسياسات تحديد الأجور الدنيا أن تعوض عن ضعف القدرة التفاوضية للعمال الأدنى أجرا وأن تكفل تقاسم فوائد النمو على نحو أكثر عدلا بين العمال وأصحاب العمل.

٤٧. وإلى جانب التدابير الرامية إلى توسيع الحماية الاجتماعية، يمكن أن تضع بلدان كثيرة تدابير لإرساء بيئة ملائمة لإنشاء المنشآت ونموها أو تحويلها على أساس مستدام يجمع بين السعي المشروع إلى تحقيق الربح - وهو أحد أهم محركات النمو الاقتصادي - والحاجة إلى تنمية تحترم كرامة الإنسان والعمل اللائق والاستدامة البيئية. ويمكن لبلدان كثيرة أن تستعين باستراتيجية منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز المنشآت المستدامة التي صيغت وأقرت في دورة مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٧<sup>٣٤</sup>، بهدف ضمان حلول الاستثمار الخاص، للمشاريع الأصغر خصوصا، في صميم الاستراتيجيات الرامية إلى كبح الانتكاس وحث انتعاشة سريعة. وأعتقد أن استنتاجات مؤتمر العمل الدولي بشأن المنشآت المستدامة يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في دمج أهدافنا الإستراتيجية الأربعة في السياسات وتوفير أساس سليم للتعاون مع منظمات دولية أخرى.

٤٨. ويشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وربط ذلك باحتياجات المنشأة وسيلة أخرى لهيئة الاقتصادات للتعافي. وفي بلدان كثيرة، كان نقص المهارات مصدر اختلال متنام على مدى النهضة الاقتصادية<sup>٣٥</sup>.

٤٩. ويمكن أن يشكل الاستثمار في البنية الأساسية حافزا مباشرا مهما للعمالة. وينبغي في أمثل الأحوال بدء برامج الاستثمار هذه في فترة الانكماش كيما تفعل فعلها عند الضرورة. وبما أن بلدانا كثيرة تتطلع إلى تجديد بنيتها الأساسية كجزء من استراتيجيات تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، يمكن أن تشكل برامج خلق "وظائف خضراء" (وظائف تكون مستدامة من الناحية الاقتصادية والبيئية) جزءا من إستراتيجية ترمي إلى التصدي للتباطؤ. وتبين مثلا أن الاستثمار في بناء الهياكل العازلة مصدر عمالة قيم في قطاع البناء فضلا عن إسهامه الكبير في توفير الطاقة. وتتيح قطاعات أخرى فرصا مماثلة.

٥٠. ويساهم النمو المتوازن داخل البلدان مساهمة كبيرة في إرساء بيئة اقتصادية دولية أكثر استقرارا. وعلى الصعيد الدولي، لا بد من زيادة التناسق بين سياسات التجارة والمعونة والمالية بهدف معالجة أوجه الاختلال العالمية، كما أشارت إليها اللجنة العالمية في تقريرها الصادر في عام ٢٠٠٤ وأعاد تأكيده مشاركون كثيرون في منتدى منظمة العمل الدولية المعقود في لشبونة بشأن

<sup>32</sup> مكتب العمل الدولي: النمو والاستثمار والوظائف: البعد المالي الدولي، مجلس الإدارة، الدورة ٢٩٤، جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٥، الوثيقة (GB.294/WP/SDG/2(& Corr.)).

<sup>33</sup> اعتمدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قرارا شاملا بشأن تشجيع العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وهو ما يبين الترابط بين برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الدولي للتنمية (E/CN.5.2008/L.8).

<sup>34</sup> مكتب العمل الدولي: تعزيز المنشآت المستدامة، تقرير لجنة المنشآت المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، جنيف، ٢٠٠٧.

<sup>35</sup> ترد هذه المسألة في جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي لهذه السنة. التقرير الخامس (مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية) مناقشة متعمقة.

---

<sup>36</sup> مكتب العمل الدولي: تقرير منتدى منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق من أجل عولمة عادلة، مجلس الإدارة، الدورة 301، جنيف، آذار/ مارس 2008، الوثيقة (GB.301/WP/SDG/2(Rev)).

<sup>37</sup> مكتب العمل الدولي: استراتيجيات العمالة من أجل البرامج القطرية للعمل اللائق: مفاهيم ونهج وأدوات لتنفيذ برنامج العمالة العالمي، مجلس الإدارة، الدورة 295، جنيف، آذار/ مارس 2008، الوثيقة GB/295/ESP/1/1.



## ٣ - العمل اللائق في صلب التقدم الاجتماعي والبيئي والاقتصادي

٥١. إن التقدم الذي حققناه في وضع إجراءات لصالح العمل اللائق يتيح اليوم فرصا جديدة. ويمكننا تدعيم برنامج العمل اللائق وتعزيزه بإقامة روابط مع أهداف أخرى عديدة في مجموعة واسعة من الحالات. وأؤمن بوجود مسارات عمل لائقة في جميع البلدان تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وبرنامج العمل اللائق برنامج شامل ومتكامل، لكن من الممكن تصميمه وفقا لاحتياجات محددة - وهي احتياجات تعكس دورات حياة الأسر والتطلعات الجماعية للمجتمعات وأولويات التنمية وأهداف البلدان. ويساهم العمل اللائق بقدر كبير في هذه الأهداف العامة بحكم نطاقه وأهميته الرئيسية. وفي الآن ذاته يمكننا، عن طريق إبراز مكانة العمل اللائق الرئيسية، أن نبين أن الإجراءات المتخذة في مجالات أخرى ينبغي أن تسهم في إحراز تقدم على مستوى الحقوق في العمل والعمالة والأمن والتمثيل والحوار. وفي وقت يبحث فيه العالم عن نهج جديدة وأكثر استقرارا ومساواة في النمو والتنمية، يقدم برنامج العمل اللائق بدائل متوازنة.

العمل اللائق مرتبط  
بأهداف أخرى عديدة

٥٢. والعمل اللائق مطلب ديمقراطي رئيسي. وتتيح استقصاءات الآراء العالمية الحديثة معلومات قيمة عن طبيعة هذا المطلب. ويبين استقصاء المواقف العالمي الذي أجرته مؤسسة بيو (Pew) في عام ٢٠٠٧ في ٤٧ بلدا أن الرضا عن الوظيفة يؤدي دورا مهما في تفسير السعادة عموما<sup>٣٨</sup>. وفي استقصاء القيم العالمي، سُئلت عيّنات تمثل السكان في ٧٩ بلدا في العالم عن صفات الوظيفة المستحبة. وكانت الصفات الثلاث الأكثر تواترا في الردود هي الدخل اللائق (ما يزيد على ثمانية أشخاص من عشرة)، وأمن الوظيفة (ما يزيد على سبعة أشخاص من عشرة) وميزات شخصية من قبيل وظيفة توافق قدرات الفرد واهتماماته وتمكنه من تحقيق أهدافه (ما يزيد على ستة أشخاص من عشرة)<sup>٣٩</sup>. وتبين الاستقصاءات أيضا أن زيادة انعدام المساواة مصدر قلق لا يستهان به لدى أغلبية كبيرة من المواطنين. وفي استقصاء عام أجرته مؤسسة غلوبسكان (Globescan) في ٣٤ بلدا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، رأى ٦٤ في المائة من المستجوبين أن فوائد النمو الاقتصادية قسّمت على نحو غير عادل<sup>٤٠</sup>.

الدراسات الاستقصائية  
تؤكد انتشار الطلب على  
العمل اللائق

38 انظر:

Pew Global Attitudes Project: "Happiness is increasing in many countries – But why?", 24 July 2007, available at [www.pewglobal.org](http://www.pewglobal.org).

39 انظر:

European Values Study Group and World Values Survey Association: *European and World Values Surveys Four-Wave Integrated Data File 1981–2004*, 2 May 2006.

40 انظر:

BBC: "Widespread unease about global economy and globalisation: Global Poll", London, 7 Feb. 2008.

**العمل اللائق: أولوية بالنسبة للناس في كل مكان**

٥٣. وتوافق الرؤى هذا ليس مفاجئاً لمنظمة العمل الدولية. إذ نعلم أن الناس يسعون إلى التقدم في حياتهم وبناء مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم في مجتمع منصف يتيح الفرص للجميع. وتكشف هذه الاستقصاءات على هذا النحو أن الوظائف اللائقة والمنتجة أولوية بالنسبة إلى الناس في جميع أرجاء العالم، في البلدان النامية والصناعية على حد سواء.

## منظور دورة حياة

**نهج دور الحياة: أداة قوية**

٥٤. فيما نحن نقيم الخيارات السياسية من أجل المستقبل، أريد تسليط الضوء على جانب يجعل من رؤيا العمل اللائق أداة قوية بشكل خاص في يد البلدان النامية والمتقدمة، وهو: نهج دورة الحياة.

**ميزان العمل اللائق يحتاج إلى تغييرات على مدار الحياة**

٥٥. وبما أن الناس والأسر يعيشون مراحل انتقالية مختلفة في دورة الحياة، فإن احتياجاتهم وتطلعاتهم تتغير. وفي كل مرحلة من دورات حياتنا يمكننا تحديد أبعاد العمل اللائق الأساسية. ففي بعض المراحل تكون الأولوية للحماية الاجتماعية، وفي أخرى تكون للعمال؛ وثمة دائماً مسألة الحقوق والتمثيل والمساواة بين الجنسين، مع تغير التوازن من حين لآخر.

**عند الولادة وفي الطفولة لا بد من حماية الأطفال والوالدين**

٥٦. وعند الولادة، وفي مراحل الطفولة الأولى، تتمثل مسألة العمل اللائق الأساسية في الحماية وحقوق الطفل والأم: وتوجد مسائل حيوية تتعلق بحماية الأمومة ورعاية الأطفال، وترتيبات وقت عمل لكل من الآباء والأمهات. وهناك أيضاً مسألة الحاسمة المتمثلة في المساعدة الاجتماعية المقدمة لتلبية الاحتياجات المالية لمرحلي الطفولة والأبوة، وهي فترات يمكن أن تصبح فيها الأسر فقيرة.

**احتياجات الطفولة تتعارض مع عمل الأطفال**

٥٧. وفي مرحلة الطفولة تظل مسائل وقت عمل الآباء بارزة فتعكس أهمية المسؤوليات الأسرية. ويشمل العمل اللائق توازناً بين الأسرة والمجتمع والمنشأة. وهكذا تظهر إلى الواجهة حقوق الأطفال وضرورة احترام الحق في التعليم والتطور الشخصي، وهو ما يتعارض مع عمل الأطفال. ومن جديد، تعرض مسائل تتعلق بالضمان الاجتماعي، من قبيل علاوات الأطفال، أو السياسات الخاصة التي تتيح بدائل تعليمية لعمل الأطفال.

**دخول الشباب سوق العمل يتطلب سياسات مركزة**

٥٨. وعملية الانتقال من الطفولة إلى الشباب ودخول سوق العمل عملية حاسمة في برنامج العمل اللائق، بما أنها تشمل تنمية المهارات والقدرات، والوصول العادل ودون تمييز إلى فرص سوق العمل، والترتيبات الخاصة بتجربة العمل الأولى وعمليات التلمذة المهنية، والتوجيه والمساعدة الوظيفيين، واحترام مجموعة الحقوق الأساسية. ويتعلق الأمر بنمط خلق الوظائف والطرق التي يعكس بها احتياجات الشباب والشبان. كما يتعلق الأمر بضمان فرص سوق العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة - مثل الأشخاص ذوي الإعاقات.

**يحتاج العمال الكبار إلى مجموعة سياسات بشأن العمل اللائق**

٥٩. وفي مرحلة الكهولة، يكون مجموع سياسات العمل اللائق مهماً، بما في ذلك احترام الحقوق في العمل والمساواة بين الجنسين والتنظيم والتمثيل والحوار والسياسات الملائمة لظروف العمل والسلامة والصحة والضمان الاجتماعي من أجل التصدي لعوارض حياة العمل، بما فيها المرض والبطالة. ويتعلق الأمر بتحقيق التطلعات المهنية وإيجاد توازن بين العمل والأسرة على أساس المساواة بين الجنسين. ويتعلق الأمر بخلق قدر كاف من العمالة المنتجة ورفيعة النوعية، ومنح فرص الوصول للجميع. كما قد يتعلق بحماية المهاجرين، والقدرة على وضع مهارات جديدة وتطبيقها، وطرق زيادة الإنتاجية والدخل.

**تأمين التقاعد**

٦٠. وفي الأخير، ينبغي عند الانتقال إلى التقاعد ضمان معاشات كافية وتقديم الرعاية اللازمة. كما قد يشمل ذلك الاستمرار بعد التقاعد في المساهمة في المجتمع بحسب الاحتياجات والتطلعات والقدرات.

**لا بد من استجابة جماعية منسقة**

٦١. ويمكن لنهج عمل لائق أن يقدم، بل يجب أن يقدم، استجابة متوازنة لمختلف الأوضاع، لأنها مترابطة. ويضر عمل الأطفال لاحقاً بتطور المهارات والمسارات المهنية؛ وترتبط المعاشات الكافية ارتباطاً وثيقاً بترتيبات الضمان الاجتماعي الأخرى على مدار حياة عمل الفرد. فأوضاع الآباء والأطفال والرجال والنساء متداخلة. ولا بد من رؤية جماعية تراعي مختلف هذه الطلبات مجتمعة. ويستدعي هذا بدوره الحوار الاجتماعي الذي يمكنه أن يعكس اهتمامات واحتياجات وإسهامات مختلف فئات العمال وأصحاب العمل المعنيين، والدولة أيضاً.

٦٢. وفي كل هذه المراحل من الحياة العملية، تتيح منظمة العمل الدولية سياسات وخبرات تراعي نوع الجنس، بما فيها الاتفاقيات الأساسية التي تعالج مختلف جوانب دورة الحياة - حماية الأمومة وعمل الأطفال وحماية الشباب، وما إلى ذلك. لكن الأهم، أن المنظمة تعتقد أنه ينبغي أن تتحقق كل هذه الأهداف عن طريق اقتصاد سليم ومنتج حيث يكون النهوض بالمنشآت المستدامة هو المسلك الاقتصادي نحو خلق المزيد من الوظائف وزيادة الإنتاجية وتحسين الدخل. وهو أساس نمط النمو القائم على توسيع الاقتصاد الحقيقي.

تتيح منظمة العمل الدولية  
سياسات وخبرات قائمة على  
اقتصاد منتج

## تقاسم ثمار التقدم

٦٣. أكدت في التقارير التي قدمتها مؤخرا إلى هذا المؤتمر على مساهمة برنامج العمل اللائق في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه مساهمة حيوية. والعمالة هي أمن طريقة للتخلص من الفقر. ويؤدي الضمان الاجتماعي دورا حيويا - وأبرزت في تقريرتي للسنة الماضية الحاجة إلى أرضية اجتماعية. واحترام الحقوق في العمل شرط مسبق لتحقيق التقدم؛ والحوار الاجتماعي هو وسيلة مشاركة الفعاليات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية في وضع السياسات وتنفيذها.

العمل اللائق مساهمة  
حيوية في الحد من الفقر...

٦٤. لكن لا أحد يمكنه تقديم حجج عقلانية على أن التنمية تنتهي عند القضاء على الفقر. فالأهداف الإنمائية للألفية، على أهميتها، تشكل نقطة انطلاق لا نقطة وصول. والمطالب الديمقراطية كما تعبر عنها استقصاءات الرأي العام ونقاشات الانتخابات الوطنية، وفي بعض الأحيان المظاهرات في الشوارع، تشير إلى تطلعات إلى تحسين الحراك الاجتماعي والعمل اللائق، وهي تطلعات أبعد بكثير من مجرد كسب العيش بدخل لا يكاد يتعدى مستوى الفقر. ويمكن إبداء الملاحظة نفسها فيما يتعلق بالطموحات الوطنية. وتحصرها بلدان قليلة في مجرد القضاء على الفقر.

... لكن أهداف المجتمع  
أبعد من ذلك بكثير

٦٥. وتكمن ميزة العمل اللائق في قدرته على المساهمة بوجه عام. والعمل اللائق أساسي للحد من الفقر. لكنه أيضا وسيلة لنشر فوائد التقدم على نطاق واسع، بإتاحة إطار لنمو وتنمية متوازن وشامل. ويمثل الدعامة الأساسية للحراك الاجتماعي وتطلع ملايين الأشخاص حول العالم إلى الوصول إلى رفاه الطبقة المتوسطة والحفاظ عليه.

العمل اللائق يساعد في  
نشر فوائد التقدم

## التصدي لانعدام المساواة

٦٦. إن تزايد انعدام المساواة يشكل اليوم عائقاً رئيسياً أمام الحراك الاجتماعي. وتوجد تباينات كبيرة في انعدام المساواة في الدخل في جميع أنحاء العالم كما يتضح من الجدول ٣-١. وفي بعض المناطق، وبخاصة أوروبا القارية، يبقى انعدام المساواة منخفضاً. لكن الظاهرة مرتفعة بصورة مذهلة في مناطق كثيرة أخرى من العالم. زد على ذلك، أن انعدام المساواة يتزايد، كما أشرت إليه في الفرع السابق. وتبلغ اللجان الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات البحث والمؤسسات المالية الدولية ووسائل الإعلام عن ارتفاع مطرد في انعدام المساواة في الدخل داخل البلدان، وهو اتجاه لاحظته أيضا صندوق النقد الدولي الذي أفاد في تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية الأخير بأن: "... انعدام المساواة في الدخل ازداد في معظم البلدان والمناطق على مدى العقدين الماضيين (...)"<sup>٤١</sup>. وعلى صعيد العالم، انخفضت حصة الفئة الدنيا التي تمثل ٨٠ في المائة من السكان من مجموع الدخل من ٥٦,٥ في المائة إلى ٥٣,٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. ولاحظت الأمم المتحدة أن حصة الخمس الأدنى من السكان في الاستهلاك الوطني في البلدان النامية انخفضت من ٤,٦ إلى ٣,٩ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٤<sup>٤٢</sup>. وتوجد أيضاً علامات كثيرة على تراجع حصة العمل في الدخل الوطني. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، انخفضت الحصة من ٥٨ في المائة في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٥ إلى ٥٢ في المائة في الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠<sup>٤٣</sup>. كما يلاحظ تراجع

مستويات انعدام المساواة  
مرتفعة في جميع الأقاليم  
ومتزايدة بصفة عامة

٤١ صندوق النقد الدولي: "العولمة وانعدام المساواة"، في الأفاق الاقتصادية العالمية، واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٧.

٤٢ الأمم المتحدة: تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، الصفحة ٨.

٤٣ انظر:

A. Guscina: *Effects of globalization on labor's share in national income*, IMF Working Paper (IMF, Washington, DC), 2006.

### التغير الاقتصادي السريع عوامل مساهم

٦٧. والبلدان التي تشهد تغيرات اقتصادية سريعة معرضة بصفة خاصة إلى تزايد انعدام المساواة في الدخل. ففي الصين والهند مثلاً، تختلف معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم نمو الدخل، اختلافاً كبيراً بين المناطق<sup>٤٥</sup>. إذ كان أداء المناطق غير الساحلية في الصين أقل من أداء المناطق الساحلية. أما في الهند فقد كان أداء الولايات الشرقية أدنى من أداء الولايات الغربية والجنوبية. وفي كلا البلدين كان معدل نمو الزراعة أقل من نمو التصنيع والخدمات. وسجلت المناطق الحضرية بصفة عامة زيادة في الدخل أسرع منها في المناطق الريفية - وهو نمط شائع إلى أقصى حد في شتى أنحاء العالم وسوف يتناولها هذا المؤتمر في المناقشة العامة المتعلقة بتعزيز العمالة الريفية من أجل الحد من الفقر.

### الجدول ٣-١: انعدام المساواة يتبع نمطاً إقليمياً قوياً

معامل دجيني*	درجة انعدام المساواة	النمط الإقليمي
< 0,3	منخفض	أساساً أوروبا الوسطى والشمالية والشمالية الغربية والقارية
0,3-0,4	معتدل	أساساً أوروبا الجنوبية والبلدان "الأنجلو سكسونية" ودون البلطيق وبعض آسيا
0,4-0,5	مرتفع	سائر بلدان مجموعة الدول المستقلة، العديد من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا
> 0,5	مرتفع جداً	أساساً أمريكا اللاتينية وأفريقيا

\* يقوم هذا الجدول بالأساس على بيانات مستمدة من دراسة الدخل في لكسمبرغ، أرقام أساسية (طبعة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) وقاعدة بيانات انعدام المساواة في الدخل على الصعيد العالمي التابعة للمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية لجامعة الأمم المتحدة، النسخة ٢ - ٠، ب، أيار/مايو ٢٠٠٧. ويستخدم الجدول أكثر قياسات انعدام المساواة رواجاً، وهو "معامل دجيني" الذي استعمله للمرة الأولى قبل زهاء قرن من الزمن الإحصائي الإيطالي كورادو دجيني (١٨٨٤-١٩٦٥). ويخلص المعامل مدى انعدام المساواة في عدد مفرد يمكن نظرياً أن يأخذ أية قيمة بين الصفر (مساواة تامة)، إذ يكسب الجميع الدخل ذاته) وواحد (انعدام مساواة تام، إذ يعود الدخل كاملاً إلى شخص واحد). وتقوم جميع التقديرات على التغطية الوطنية لجميع السكان وتشير إلى الدخل المتقاضى بعد خصم الضرائب والتحويلات الاجتماعية؛ أما وحدة تقاسم الدخل فهي الأسرة المعيشية ووحدة التحليل هي الشخص. ولا تأخذ هذه المعاملات في الحسبان توافر السلع العامة (التعليم والصحة)، الذي يتفاوت بين البلدان وفئات الدخل.

### الحاجة إلى السياسة العامة

٦٨. وأولت السياسة العامة اهتماماً خاصاً لمسألتين، هما: زيادة دخل من يعيشون في فقر مدقع، والحد من انعدام المساواة عن طريق الضريبة التدريجية. وبخصوص المسألة الأولى جاء في تقرير صندوق النقد الدولي أنف الذكر أن متوسط الدخل الحقيقي لأفقر فئات السكان ازداد في جميع المناطق، وهو ما يتسق مع درجة من نجاح السياسات. لكن بخصوص المسألة الثانية، توجد أدلة واضحة على أن نظم الضريبة تفقد طابعها التدريجي بدلاً من تعزيزه<sup>٤٦</sup>. ويثير ارتفاع انعدام المساواة في الدخل في حد ذاته مسائل سياسية عامة مهمة في حد ذاتها. وسيكون الحد من الفقر بوتيرة أسرع أمراً ممكناً إذا تراجع انعدام المساواة، إذ تستصل نسبة أكبر من فوائد النمو إلى الفقراء. وعلاوة على ذلك، ما فتئ الاستقطاب الشديد في الدخل يقوض التماسك الاجتماعي ويشكل أخطاراً محتملة للمستقبل. وينطبق ذلك سواء على البلدان التي كان فيها انعدام المساواة في الدخل مرتفعاً على الدوام وتلك التي تشهد فيها الظاهرة تزايداً سريعاً.

### اهتمام وسائل الإعلام الشديد بالموضوع

٦٩. وتنعكس عناوين وسائل الإعلام بواعث القلق تلك. فقد نُشر نحو ١٩٣٦ مقالا ومادة جديدة عن انعدام المساواة في الدخل بين ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ في ٢٤ صحيفة من الصحف الكبرى التي تستخدم لغات عمل المنظمة الثلاث. ويعادل ذلك متوسطاً يزيد على ٣ مقالات في الأسبوع لكل صحيفة بهذا الشأن. وفي مقال صادر حديثاً في صحيفة فايننشال تايمز بخصوص انعدام المساواة المتنامي، قيل إن "الأمر تأخذ مساراً خطراً. فقد بين بيل غروس، مدير مؤسسة بيمكو، وهي أكبر صندوق سندات في العالم، أنه: "عندما يصبح توزيع ثمار عمل المجتمع

٤٤ انظر: M. Lübker: *Labour shares*. Policy Integration Department, Technical Brief No. 1, ILO, Geneva, 2007.

٤٥ انظر:

S. Chaudhuri and M. Ravallion: *Partially awakened giants: Uneven growth in China and India*, World Bank Policy Research Working Paper No. 4069, Nov. 2006.

٤٦ انظر مثلاً:

R. Torres: *Towards a socially sustainable world economy: An analysis of the social pillars of globalization* (ILO, Geneva, 2001).

برنامج العمل اللائق يمكن  
أن يؤدي دورا بناء

٧٠. وعادة ما ينحصر نقاش انعدام المساواة في مسألة الدخل والقياسات العامة من قبيل معامل دجيني. لكننا يمكن أن نتعلم أكثر من ذلك بكثير إذا فتحنا هذا الصندوق وأن نفهم بقدر أكبر مختلف عناصر انعدام المساواة والعوامل المساهمة فيه. ويساعدنا برنامج العمل اللائق في ذلك تحديداً. فانعدام المساواة في الوصول إلى العمل والعمالة وفي الأجور والحقوق في العمل والحماية الاجتماعية يفسر جزءاً كبيراً من انعدام المساواة في الدخل. ويمكن أن يساعد حوار اجتماعي بين الجهات المعنية على تكوين رؤية مشتركة بشأن كيفية تحقيق المزيد من المساواة. لذلك يمكن أن يساهم التقدم صوب تحقيق أهداف العمل اللائق مساهمة مهمة في بلوغ أهداف الإنصاف. ويتجلى ذلك بالنظر في بعض المكونات المهمة لبرنامج العمل اللائق.

## التحويلات العامة لأغراض المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي

مساهمة الحماية  
الاجتماعية والمساعدة  
الاجتماعية في تخفيف  
انعدام المساواة

٧١. أثبتت سياسات ناجحة أن إعادة التوزيع بواسطة الضريبة التدريجية والتحويلات الاجتماعية يمكن أن يكون لها آثار مهمة. فنظم الضريبة والتحويلات في البلدان الصناعية تخفض معاملات دجيني لانعدام المساواة في الدخل بما يناهز متوسطه ٠,١٦ نقطة<sup>٤٨</sup>. ويكون التأثير أقل في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض - ففي أمريكا اللاتينية مثلاً، لا تخفض نظم الضريبة والتحويلات معامل دجيني إلا على نحو طفيف يبلغ متوسطه ٠,٠٢ نقطة (من نقطة انطلاق في انعدام المساواة أعلى بكثير). ومع ذلك تؤدي التحويلات الاجتماعية دوراً مهماً في تلك المنطقة. إذ توفر برامج من قبيل "Bolsa familia" في البرازيل و"Oportunidades" في المكسيك وسائل لتوجيه التحويلات الاجتماعية نحو الفقراء مثلاً. ويقدر أن خمس التخفيض الملاحظ في انعدام المساواة في الدخل بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٤ في هذه البلدان يمكن أن يعزى إلى تلك البرامج<sup>٤٩</sup>. وتقيد بيانات من اللجنة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في المتوسط أن نصف مجموع الدخل بالنسبة إلى الخمس الأدنى (٢٠ في المائة) من الأسر في أمريكا اللاتينية يتكون من التحويلات والنصف الآخر من الدخل المكتسب من العمل. وتراجع نسبة التحويلات تدريجياً للأخماس التالية من ٣٠ في المائة للخمس الثاني و٢٢ في المائة للخمس الثالث إلى ١٦ في المائة للخمس الرابع<sup>٥٠</sup>. وتشير بيانات من شبلي إلى تراجع أكبر من ٦٣ في المائة للعشر الأخير إلى أقل من ١٠ في المائة لما فوق العشر السادس<sup>٥١</sup>.

هذا في المتناول حتى في  
البلدان ذات الدخل  
المنخفض

٧٢. وبعبارة أخرى تساهم التحويلات الحكومية في هذه البلدان مساهمة كبيرة في تعويض فشل السوق في تقديم دخل كاف للفقراء<sup>٥٢</sup>. وبينما يُحتج في الغالب بأن البلدان ذات الدخل المنخفض لا يمكنها توفير نظم ضمان اجتماعي شاملة، تُبين بحوث منظمة العمل الدولية، التي أبلغت بها المؤتمر السنة الماضية، أنه يمكن تقديم حزمة أساسية مقابل ٣ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي

47 انظر: J. Plender: "Mind the gap", in *Financial Times*, 7 Apr. 2008.

48 على العموم يتراوح معامل دجيني في البلدان الصناعية بين ٠,٣٨ و٠,٤٨ قبل الضرائب، وبين ٠,٢٢ و٠,٣٥ في المائة بعد الضرائب. انظر:

V.A. Mahler and D.K. Jesuit: "Fiscal redistribution in the developed countries: New insights from the Luxembourg Income Study", in *Socio-Economic Review*, Vol. 4, pp. 483-511, 2006.

49 انظر:

R. Veras Soares et al: *Evaluating the impact of Brazil's Bolsa Familia: Cash transfer programmes in comparative perspective*, Evaluation Note No. 1, International Poverty Centre, Brasilia, Dec. 2007.

ECLAC: *Social Panorama of Latin America*, preliminary version (summary), Santiago, 2007.

51 انظر: CASEN survey, Ministry of Planning, Chile, 2006.

52 يعزى التأثير الضعيف نسبياً على القياس الإجمالي لانعدام المساواة بشكل كبير إلى النظم الضريبية التي هي أقل تدرجاً مما هي عليه في البلدان الصناعية.

## إجراءات مكافحة التمييز وعمل الأطفال

إجراءات مكافحة التمييز  
تقلص من انعدام المساواة  
غير المقبول

٧٣. بما أنه لا يمكننا تقييم النتائج في هذا المجال بالأرقام كما في حال الضمان الاجتماعي، تشكل إجراءات مكافحة التمييز بطبيعتها بالذات إجراءات لتقليص انعدام المساواة غير المقبول. ويمثل انعدام المساواة بين الجنسين مصدراً مهماً بشكل خاص لانعدام المساواة على العموم، وقياسه في الغالب ضعيف. ويظهر أن عمل الأطفال يتسبب لاحقاً في انعدام المساواة في سوق العمل، لأنه يمنع الذين تعرضوا له من اكتساب التعليم والمهارات المهنية. ويساعد بالتالي القضاء على أوجه انعدام المساواة هذه في سوق العمل في تقليص انعدام المساواة عموماً.

## أوجه انعدام المساواة بين العمل المنظم والعمل غير المنظم

الشرح بين القطاع المنظم  
والقطاع غير المنظم بعد  
مهم من أبعاد انعدام  
المساواة

٧٤. يكمن عنصر هام من عناصر انعدام المساواة في بلدان نامية كثيرة في فوارق الإنتاجية والدخل ومستويات الحياة العملية بين القطاعين المنظم وغير المنظم. وتبين أدلة من الهند أن ما يزيد على ٩٨ في المائة ممن يعيشون دون خط الفقر الذي يساوي دولاراً أمريكياً واحداً في اليوم موجودون في القطاع غير المنظم مقابل ٨٠ في المائة ممن يعيشون بأكثر من دولارين أمريكيين في اليوم<sup>٥٣</sup>. وفي المدن البرازيلية، كانت الأجور في العمل غير المنظم أقل منها في العمل المنظم بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٥<sup>٥٤</sup>.

برنامج العمل اللائق يجب  
أن يتصدى لهذا التحدي

٧٥. ويشكل رفع المعايير والأجور في العمل غير المنظم تحدياً رئيسياً بالنسبة إلى برنامج العمل اللائق. وغني عن الذكر أن الأمر ليس بالهين، لكنه يجري وضع العديد من النهج المبتكرة في منظمة العمل الدولية، من خلال الانتماء بالبالغ الصغر وتنمية المنشآت الصغيرة والتدريب والتنظيم وإجراءات شتى. ويمكن لهذه العناصر مجتمعة أن تسهم إسهاماً مهماً في تحقيق أهداف المساواة وأن تساهم بصفة مباشرة في عمالة المعنيتين وإنتاجيتهن ودخلهن.

## عدم تساوي المهارات والقدرات

الوصول على قدم المساواة  
إلى القدرات أمر مهم أيضاً

٧٦. يكمن مصدر مهم آخر لانعدام المساواة في توزيع المهارات والقدرات في القوة العاملة. وكما أشير إليه أعلاه، يبدو نمط النمو العالمي متحيزاً للمهارات الأعلى ممّا يركز الفوائد لصالح فئة صغيرة من العمّال. والأهم من ذلك أن المؤهلات التعليمية والتدريبية للقوة العاملة جد متباينة في معظم البلدان. ووضع نظم تدريب أكثر إنصافاً وإقرار تعليم ذي نوعية أعلى أمران سيسهمان بقدر كبير دون شك في تخفيض انعدام المساواة في الدخل. وستعالج هذه المسائل في مناقشة المؤتمر المتعلقة بالمهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية.

لذلك يساهم الالتزام الثلاثي  
بالعمل اللائق مساهمة  
مهمة في بلوغ أهداف  
الإنصاف

٧٧. ويمكنني المضي في سوق الأمثلة. إذ تساهم جوانب عديدة من برنامج العمل اللائق مساهمة مباشرة في وضع نمط نمو وتنمية عادل ومنصف. لذلك يمكن تقديم المزيد من الدعم لهذا الهدف بزيادة التركيز على العمل اللائق. وكما هو الحال دائماً يمثل الحوار الاجتماعي العنصر الرئيسي. فالالتزام الثلاثي بسياسات عمل لائق تحد من انعدام المساواة أو تحول دون زيادته، يمكن أن يساهم مساهمة مهمة في إضفاء المزيد من المساواة على العمليات الإنمائية، وقد تكون فوارق الالتزام بين البلدان سبباً جزئياً في النمط الإقليمي الملاحظ لانعدام المساواة الذي نشهده الآن.

<sup>٥٣</sup> انظر:

A. Sengupta, K.P. Kannan and G. Raveendran: "India's common people, who are they, how many are they and how do they live?", in *Economic and Political Weekly*, 15 Mar. 2008.

<sup>٥٤</sup> انظر:

Fundação SEADE: "Pesquisa de Emprego e Desemprego", Sao Paulo, 2005 (<http://www.seade.gov.br/produtos/ped/metropolitana>).

## الازدهار واسع النطاق ونمو الطبقة الوسطى

ظهور طبقة وسطى

٧٨. من الشائع الإشارة إلى ظهور طبقة وسطى في الصين والهند وغير ذلك من البلدان التي تشهد نمواً سريعاً. ويكرر هذا التطور عملية حدثت قبل ذلك بكثير في البلدان الصناعية أصلاً وفي الأجزاء ذات الدخل المرتفع من أمريكا اللاتينية.

... ينشئ رؤى وتطلعات اجتماعية جديدة

٧٩. وتتحدد آفاق تحسن الحراك الاجتماعي لأعداد كبيرة من الفقراء و"شبه الفقراء" بتصورهم لدخل متوسط قابل للتحقيق. ويتعلق الأمر "بالارتقاء في سلم الدخل". وفي الآن ذاته يوجد لدى أعداد كبيرة من الأسر متوسطة الدخل في البلدان مرتفعة الدخل خوف دفين من التراجع الاجتماعي أو "نزول السلم". ويتمثل أحد أكثر التعليقات تكراراً في هذا الصدد في الخوف من أن "لا يتمتع أطفالنا بنوعية المعيشة ذاتها التي أتمتع بها". ولا بد من أن تستجيب السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى هذه الأهداف والرؤى.

ما هو حجم الطبقة الوسطى؟

٨٠. وبضاهي عدد تقديرات حجم الطبقة الوسطى عدد المؤلفين. فهذا مفهوم نسبي بطبيعته يختلف من بلد إلى آخر. ويتمثل أحد السبل في اعتباره يشير إلى فئة متوسطة الدخل، هي فئة من يتجمعون حول الدخل الوسيط. وبأحد القياسات، تتراوح نسبة السكان الذين يتراوح دخلهم بين ٧٥ و ١٢٥ في المائة من الدخل الوسيط (في بلد بعينه) من ٢٢ في المائة من مجموع السكان في أمريكا اللاتينية إلى ما بين ٣٥ و ٤٠ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتأتي المناطق الأخرى بين الفئتين.

يمكن اعتبار ما بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من السكان من ذوي "الدخل المتوسط"

٨١. ويتمثل سبيل آخر في اعتبار أن الطبقة الوسطى تبدأ فوق خط الفقر الذي يعادل دولارين أمريكيين في اليوم. وتستنتج دراسة شملت ١٣ بلداً نامياً أن ما بين ٢٣ و ٤٠ في المائة من السكان يكسبون دخلاً يتراوح بين دولارين أمريكيين و ٤ دولارات أمريكية في اليوم أو دخلاً سنوياً للفرد يتراوح بين ٧٣٠ و ١٤٦٠ دولاراً أمريكياً<sup>٥٥</sup>. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض ودون المتوسط يناهز ذلك النسبة المستخدمة أعلاه التي تتراوح بين ٧٥ و ١٢٥ في المائة من الدخل المتوسط.

التحديات أمام العمل اللائق

٨٢. وبصرف النظر عن الأرقام الدقيقة فإن الطبقة الوسطى كبيرة ومتنامية. ويعتمد بناء ازدهار واسع النطاق إلى حد كبير على الحراك صعوداً إلى هذه الفئة وحصتها من فوائد النمو والتنمية. وينشئ ذلك تحديات سياسية خاصة بالنسبة إلى برنامج العمل اللائق.

ضرورة الموازنة بين دور الدولة ودور السوق

٨٣. أولاً، وكما تبينه البيانات المتعلقة بتحويلات الدخل، يزداد احتمال انخفاض الاعتماد على التحويلات الحكومية وتزداد أهمية آليات السوق كلما انتقل الناس من الدخل المنخفض إلى الدخل المتوسط. وفي الآن ذاته، يرجح أن تتمتع الطبقة الوسطى بحماية فعالة بفضل سياسات الدخل الأدنى، أو أن تستوفي معايير ظروف العمل أو تستفيد من الضمان الاجتماعي (القائم على الاشتراك). وفي أمريكا اللاتينية، يتلقى الخمس الأوسط من الضمان الاجتماعي ضعفي ما يتلقاه الخمس الأدنى بينما يتلقى الخمس الأعلى أربعة أضعاف ما يتلقاه الخمس الأوسط<sup>٥٦</sup>. ولا بد من وضع مجموعة متوازنة من سياسات العمل اللائق تستجيب إلى احتياجات مختلف الفئات المعنية وتدعم الارتقاء الاجتماعي. لذلك توفر الخبرة السياسية في الجمع بين إنتاجية الأسواق والسياسات الاجتماعية وسياسات العمل النشطة قاعدة معارف لا يستهان بها لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية منصفة ومتوازنة.

٥٥ انظر:

N. Birdsall: *Reflections on the macro foundations of the middle class in the developing world*, Working Paper No. 130, Center for Global Development, Washington, DC, Oct. 2007, available at www.cgdev.org.

بطبيعة الحال، حدود الطبقة الوسطى تتعدى فئة الدخل المتوسط. لكن هذه الفئة هي النقطة المرجعية المفيدة الأولى للتفكير حول كيفية انتشار الرفاهية داخل المجتمعات.

٥٦ انظر:

A. Banerjee and E. Duflo: *What is middle class about the middle classes around the world?* MIT, Cambridge, MA, Dec. 2007.

٥٧ انظر: ECLAC: *Social Panorama of Latin America*, 2007, op. cit.

يمكن أن تكون الطبقة الوسطى أحسن تنظيماً وتمثيلاً ويكون لها مطالب متنوعة

٨٤. وثانياً، يرجح أن تكون الطبقة الوسطى كفئة على حدة أحسن تعلماً وأكثر وضوحاً وأفضل تنظيماً من الفقراء. لكن طلباتها ستعتمد على سمتها المهنية. ويرجح أن تختلف احتياجات وتطلعات عمال القطاع العام عن احتياجات وتطلعات الكوادر في القطاع الخاص أو العمال الماهرين في القطاع المنظم.

يمكن أيضاً أن تتأثر سلباً بنمط التوزيع

٨٥. وثالثاً، تتأثر الطبقة الوسطى بارتفاع انعدام المساواة أيضاً لأن فوائد النمو غالباً ما تتركز في أعلى سلم الدخل. كما أن بعض فئات العمال ذوي الدخل المتوسط معرضة بصفة خاصة للتأثر بتغير الأسواق العالمية. وقد يكون انعدام الأمن بالنسبة إليهم ظرفاً حياتياً جديداً في حين يمثل بالنسبة للفقراء واقعا معيشياً دائماً. ولا بد من أن تنسم سياسات إعادة التوزيع بتوازن يراعي احتياجات الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى كليهما.

ضرورة تفكير الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في طريقة للاستجابة إلى هذه التحديات

٨٦. وتقاسم فوائد النمو على نطاق واسع لا يغني عن برنامج للحد من الفقر وإنما يشكل مكملاً أساسياً له. وقد كان نمو الطبقة الوسطى في البلدان الصناعية أصلاً عاملاً مستقرراً سياسياً واقتصادياً مهم ووسيلة لنشر الثروة والمشاركة. وهو ما يمكن ملاحظته مثلاً في طول مدة النمو المستدام في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات، والتي تميزت بانخفاض البطالة واتساع المشاركة وتقاسم مكاسب الإنتاجية وسياسات حكومية داعمة والتعاون فيما بين العمال وأصحاب العمل والحكومات. وقد كانت مساهمة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في هذه الأوضاع مساهمة مهمة على مر تاريخ المنظمة، من خلال تحسين ظروف العمل وإرساء ظروف الأمن الاجتماعي والاقتصادي وتعميم الحقوق وبناء المشاركة والحوار. ولا بد اليوم من الدفاع عن هذا التقدم المحقق رغم الضغوطات العالمية، وفي نفس الوقت ضمان تحقيق التقدم ذاته في مسارات التنمية.

ينبغي أن تفضي الأهداف الإنمائية للألفية إلى سلم من الفرص

٨٧. وينطوي هذا على تبعات مهمة بالنسبة إلى البرنامج الدولي للتنمية والحد من الفقر. ويجب أن تظل الأهداف الإنمائية للألفية للهدف الجوهرى للتعاون الدولي، دون أن تكون الهدف الوحيد. وكما يلاحظ الكثيرون، الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف إنمائية دنيا يجب أن تمنح الناس أرضية اجتماعية متينة يُستند إليها عند ارتقاء سلم الفرص. وعلينا ربما بدء التفكير، عند استعراضنا للأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٠، في أنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً تحديد مسار تطوير طبقة وسطى عالمية عتيبة.

## إعمال الحقوق في العمل

الأهمية الجوهرية للحقوق في العمل

٨٨. يكمن أساس نمط تقدم عادل في إعمال حقوق الإنسان، والحقوق في العمل من بين أهمها.

الوقت مناسب الآن لبحث التقدم في ممارسة الحقوق الأساسية

٨٩. وإننا لنحظى بشرف الاحتفال بالذكرى الستين لإعلان حقوق الإنسان العالمي لعام ١٩٤٨، والذكرى الستين لاتفاقية الحرية النقابية والحق في التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، والذكرى العاشرة لإعلان عام ١٩٩٨ بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل. ويتيح هذا فرصة فريدة للنظر في ممارسة هذه الحقوق. ومبادئ التحرر من الاستعباد، والحرية النقابية، والحق في الضمان الاجتماعي وفي حرية اختيار العمل وفي أجور متساوية عن عمل ذي قيمة متساوية، راسخة في الصكوك المصادق عليها دولياً وفي الكثير من التشريعات الوطنية وحتى في المزيد من الممارسات الوطنية.

تسريع وتيرة التصديق على اتفاقيات العمل الدولية الأساسية...

٩٠. وفي مطلع عام ٢٠٠٨ سُجِّلَ ١٢٩٣ تصديقا على الاتفاقيات الثمانية الأساسية، أي بزيادة ٥٠ في المائة مقارنة بالتصديقات (على الاتفاقيات الأساسية السبعة آنذاك) المسجلة في عام ١٩٩٨ والبالغ عددها ٨٥٩ تصديقا. ولا يفصلنا عن التصديق الشامل على جميع الاتفاقيات الأساسية من قبل الدول الأعضاء البالغة ١٨١ دولة عضواً في منظمة العمل الدولية سوى ١٥٥ تصديقا. وقد صادق أكثر من ٧٠ في المائة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على جميع الاتفاقيات الأساسية الثماني، وصادق أكثر من ٨٠ في المائة منها على اتفاقية واحدة على الأقل من كل مجموعة من مجموعات الاتفاقيات الأساسية الأربع.

... يدل على زيادة الالتزام

٩١. ويجب إن تقدر أهمية هذه النتيجة المشجعة إلى حد كبير حق قدرها. وفي عام ١٩٩٨ كان الهدف من إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل تشجيع تطبيق المبادئ على نطاق واسع، حتى في غياب تصديق رسمي على الاتفاقية ذات الصلة. لكن على صعيد الممارسة، يقبل عدد متزايد من البلدان بالالتزام المترتبة عن التصديق، ويستعين بمنظمة العمل الدولية عند حاجته





















